الحكمة العملية و التفاؤل باستعادة شعوبنا حقها في تقرير مصيرها السياسي

(١-٢)

آية الله السيد عمار أبو رغيف

يفجأ كثيرون حينما يقال لهم ان الفكر السياسي يتأسس على قاعدة "الحسن والقبح"، وإشكاليات العقل العملي، وان الحكمة العملية في مفهومها الفلسفي والكلامي هي المنبع والفضاء الحيوي لنمو الفكر السياسي. لكن الأمر مختلف لدى المطلعين على تاريخ الفكر وتطورات المعرفة، هذا التاريخ الذي تشكل العناية به مفتاح فهم جذور الأفكار، وتميط اللثام عن كثير من الإبهام الذي يحيط بها. فالفكر الإنساني عامة إبن تاريخه، وقراءة أي فكرة من الافكار بمعزل عن متابعة تاريخها تعني مخاطرة في فهم هذا الكائن الذي ينمو ويتكامل ويتعثر عبر زمانه. حينما كان العلم والمعرفة مدونة واحدة تكتب فصولها تحت عنوان "الحكمة" أو حبها "الفلسفة" كان تدبير المدينة صنو الأخلاق و التربية وإدارة الأسرة جزءاً من الحكمة العملية. لقد صنف الأوائل المعرفة الإنسانية والتي تعني عندهم "الحكمة" إلى حكمة نظرية وحكمة عملية، ونوعوا الحكمة العملية إلى أخلاق وتدبير المنزل وتدبير المدينة، و تدبير المدينة يعني على وجه التحديد المعرفة السياسية. وهذا التصنيف والتنويع ورثه الحكماء المسلمون عن حكمة اليونان، حيث جاء كتاب السياسة (تدبير المدينة) جزءاً من الحكمة العملية في مؤلفات أرسطو.

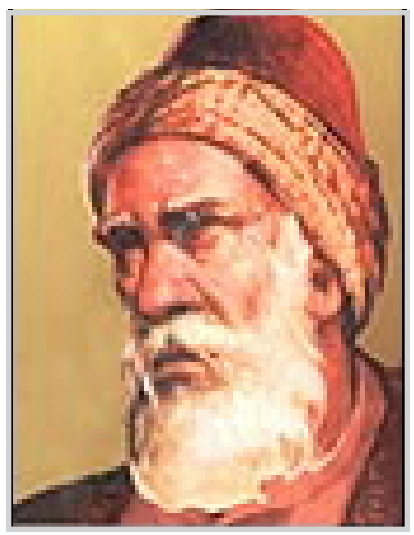
الفارابي

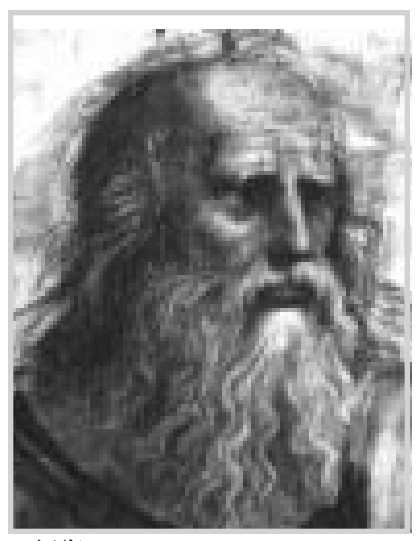
افلاطون

ديكارت

يقولون: أن سقراط اعتبر الحكم الديمقراطي عبثاً وسخفاً؛ لأن الديمقراطية المباشرة التي كانت تمارسها أثينا على طريقتها لا تنسجم مع مبادئ الفضيلة وقاعدة الحياة الأخلاقية التي تبناها سقراط، أعني (السعادة) التي تتحقق عبر المعرفة التي هي أسمى الفضائل وأفضل سبيل لأسمى أنواع الخير والسعادة. فسقراط ألهم أفلاطون في الجمهورية رفض الديمقراطية ؛ لأنها لا ترشح للحكم أهل المعرفة وأصحاب الكفاءة، ومن ثم مال سقراط إلى تدبير المدينة من قبل أهل المعرفة والكفاءة، وبهذا اختار الأرستقراطية حكومةً على أساس قواعد حكمته العملية، والحال في جمهورية أفلاطون أكثر وضوحاً.

مدينة الخبراء: التي هي أولى المدن الفاضلة في الحكمة المدونة جاءت في محاورة افلاطون "الجمهورية" انطلاقا من قواعد الحكمة العملية، من مذهب الفضيلة لديه. فذهب إلى أن المعرفة والحياة الشيوعية هي أفضل الأسس وأصح أشكال ممارسة السلطة. أدرك افلاطون في شيخوخته تعذر جمهوريته المثالية، فكتب محاورة "القوانين" ليضع فيها نظام الحقوق والواجبات بديلاً لجمهورية الخير الأسمى، ونظام الحقوق والواجبات أحكام عملية وتشريعات تحدد ما ينبغي وما لا ينبغي، ومن ثم فهي من صميم الحكمة العملية.

استلهم الحكماء المسلمون اتجاه حكماء اليونان في درس إشكاليات الفكر السياسي ضمن البحث في الحكمة العملية وإذا استثنينا محاولة الفارابي في "المدينة الفاضلة"، التي تمثل محاكاة لجمهورية افلاطون بلغة أقرب للنص الإسلامي نلاحظ أن عطاء الحكماء في ميادين الفكر السياسي لم يتجاوز السقف الذي أختطه علماء الكلام المسلمون لهذا الفكر، ولم يجد القارئ المعاصر في هذا الفكر ما يستوقفه أو ما يستحق الاهتمام من وجهة نظر معاصرة في الأقل.

أما علماء الكلام المسلمون فقد انصبت جهودهم على درس قضايا الفكر السياسي في إطار نظرية " الإمامة" والأداة العقلية الرئيسية التي استخدمت في حقل الاستدلال هي قواعد الحسن والقبح العقلية، أي أحكام العقل العملي. وهنا لا بد من الإشارة إلى ما أكرره من القول: إن إشكاليات الحسن والقبح وعقلية مبادئ الأحكام العملية هي اصل ما طرحه التفلسف الإسلامي.أي أننا إذا أردنا أن نضع اليد على إنتاج أصيل وبناء في إطار الحكمة الإسلامية عامة علينا أن نتوجه صوب البحث المشهور لدى دارسي علم الكلام،" الحسن والقبح هل هما عقليان أم شرعيان؟".

إن البحث في أحكام الحسن والقبح بدأته المعارضة السياسية في تاريخ الفكر والحياة الإسلامية. وقد بدأ هذا البحث بروح نقدية جسور، لكن عوامل الإنحطاط التي أدخلت الفكر والحياة الإسلامية في عصور الظلام و التقهقر هي نفسها التي حولت البحث النقدي الجاد لمدرسة العقل الكلامية إلى قواعد مسمرة مصاغة على قد الإشكالية المذهبية حسب. مضافاً إلى الإشكال المزمن في أغلب البحوث الكلامية، أعني "الجدل" و الدفاع، والإبتعاد عن البحث الحر، القائم على أساس النقد العقلي حتى نهاية المطاف.

أعتقد بأن عودة الحياة للفكر السياسي في عالم الغرب مدينة بشكل أساس لروح النقد المؤسس التي بعثها رجال عصر التنوير، وأوضح مثل لهم —فيما أقدر- هو الفيلسوف الألماني عمانؤيل كنت. حيث أدرك بعمق أهمية المشروع النقدي، فنهض بهذا المشروع الذي انصب على نقد "العقل" وخص العقل العملي بما يستحق من الإهتمام.

لقد أدرك الأوائل من أسلافنا أهمية هذا المشروع، لكن عوامل متعددة، منها الإستقطاب والتدافع المصلحي والخوف من الجديد ولعبة السلاطين؛ ادت إلى إحباط المشروع العقلي في القرن الخامس الهجري وسيادة الروح الحشوية والقراءة الأحادية للنص. وقد تكرر مثل هذا الإحباط في إطار مدرسة الشيعة الإمامية بعدما طرح الوحيد الإستراباذي أفكاراً نقدية جادة للعقل، لكن الجو الذي إنطلق منه الوحيد والجو الحاكم على الأفق الفكري العام فرض طريقة سلبية تماماً في التعاطي مع مجمل ما طرحه الوحيد الإستراباذي في " الفوائد المدنية ". إلا أن فتح باب الإجتهاد في هذه المدرسة أتاح للعلامة الطباطبائي أن يطرح أفكاراً جريئة في هذا الإطار. كما لا يزال متاحاً للفكر الإجتهادي أن يخطو إلى الأمام.

إن قضية نقد العقل العملي وإعادة الحيوية لابحاث الحكمة العملية لا تقتصر أهميتها في حقل الفكر السياسي، بل تبسط أهميتها وخطرها على فكرنا العقيدي والفقهي والأصولي. فالعقل العملي يشكل دعامة لابحاث حيوية أساسية في العقيدة والشريعة ويلعب دوراً مصيرياً في النظام الداخلي لحياة الشيعة الإمامية. كما يلعب هذا الدور في نظام الإستنباط الفقهي. فالعقل العملي والموقف منه يحدد الموقف من موضوع البحث في علم أصول الفقه أعني "الحجية"، وفي أبحاث أساسية أخرى من بحوث الحجج والأصول العملية للإستنباط الفقهي ويحدد الموقف العملي لأول فتوى من فتاوى الفقه الإمامي وجوب البدائل الثلاثة على المكلفين كما يرد في الرسائل العملية " يجب عل كل مكلف أن يكون مجتهداً أو محتاطاً أو مقلداً."...

إذا أردنا أن نتجاوز المدونات النظرية لنرى الفكر في حياة الدولة وسلوك الحكام والمحكومين، نجد أن هناك مقاييس عملية تحدو الحكام في ممارستهم وأن حكمة الحاكم العملية يهبط به مستوى الأداء حيث تهبط، ويرتقي الأداء حيث ترتقي. وهنا قد يطرح بعض المتابعين إشكالية نجد تجلياتها في بعض ما يطرح على بساط البحث من دراسات ويحاول بعضهم أن يجد مستنداً له في كلمات الأوائل: هناك من يرى ان مستوى الأداء السياسي، بل مضمون الفكر السياسي، بل الحكمة العملية بأسرها يرجع إلى العقل النظري، وان العقل العملي من حيث الجوهر هو عقل نظري في الصميم. فالعلم والموقف المعرفي هو الذي يحدد مضمون الفكر السياسي.

المطلعون على الفلسفة العملية يدركون الإشكالية الحرجة إشكالية العلاقة بين الواقع والواجب، بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون. هذه الإشكالية التي وضع يده عليها "دافيد هيوم" في عالم الغرب اسس لها العلامة الطباطبائي بعد قرنين في حكمة الشرق. وقد اضحى مسلما لدى قطاع واسع من الباحثين (الذين يناصرهم إتجاه بحثنا) ان الواجب واحكام الأخلاق لا يصح استنتاجها من الواقع وأحكام عالم الوجود التكويني، فمنابع كلا الصنفين مختلفة، ونسق احكام كل منهما متفاوت مع النسق الاخر. لكن هناك علاقة ملتبسة تتطلب باستمرار فك الارتباط المتواصل بين هذه الاحكام،هذا الارتباط الذي تفرضه طبيعة الحياة الإنسانية.

الإنسان كائن حي يمارس حياته ويصدر أحكامه ويتعامل مع الأشياء ككائن واحد، لكنه يحمل معطيات وتحدوه أحكام، بعضها مستمد من عالم الخبرة والاخر ينبع من عالم القيم واحكام الواجب العملي، هذان العالمان اللذان يتحدان بوحدة السلوك الإنساني الظاهرية.

هناك من يرى ان المذهب البرجماتي الأخلاقي حينما يقرر ان الواجبات العملية لا تقتصر أهميتها في المنفعة واللذة ينطلق من موقف وجودي ونظرة خبروية متفائلة للانسان، هذه النظرة التي ينطوي عليها الفكر الليبرالي عامةً: " الأخلاق النفعية ترتبط برباط وثيق مع النظرة المتفائلة للانسان وإنه خير بطبعه، فالإنسان بطبعه يبحث عن اللذة والمنفعة، لكنه بحكم كونه خيراً ومتعادلاً بذاته سيكون طلبه للذة والمنفعة بشكل جمعي على النهج الصائب في الأعم الأغلب وستتطابق رعاية المصلحة والنفع العام مع رعاية العدالة"(١). ومن ثم ستكون الدعوة العملية للاخلاق البرجماتية مستندة الى النظرة الوجودية للانسان !

حينما نقرأ هذا النص قراءة نقدية سنلاحظ: أولاً: ان رعاية المصلحة العامة مطلب أخلاقي أعلى قائم قبل الدعوة إلى الأخلاق البرجماتية في مفهومها الحديث، الذي يرى صاحب النص انها إنتاج النزعة الليبرالية، التي اطلق عنانها عصر التنوير ! ومن ثم ستكون النظرية البرجماتية نظرية سلوكية تقرر ان تحقيق هذا المطلب الأخلاقي المتعالي (رعاية المصلحة العامة) يتم عن طريق أطلاق العنان للمنفعة الفردية و الدعوة الى استهداف هذه المنفعة من قبل الأدميين المتعادلين الاخيار بذاتهم و هؤلاء الاخيار سيرعون المصالح العامة . اذن هناك هدف أخلاقي قيمي اعلى تدعي النزعة البرجماتية ان تحقيقه يتم عبر نهج سلوكي محدد (اطلاق النزعة النفعية الفردية) ، و هذا النهج ليس مفهوما قيميا، بل هو ادعاء يمكن التحقق من صدقه تجريبيا ،و هو من مقولة عالم العقل النظري ، لا عالم العقل العملي .

ثانيا: ان النظرية الوجودية القائمة على الخبرة ، التي ترى الانسان خيرا بذاته تستبطن موقفا قيميا قبليا ، والا فما هو معنى الخير؟ و كيف يتطابق الخير مع رعاية المصلحة العامة؟ مالم يكن هناك فهم مسبق لمفهوم الخير ولآلية تطابقه مع رعاية حقوق الاخرين، ومالم يكن هناك ادراك قبلي بأن هناك حقوقاً وواجبات ، لما استطاع التنويريون ان يحملوا سمة الخير على الانسان ، فالخير في التحليل النهائي يعني ما يتطابق مع نظام الواجبات الأخلاقية. واتجاه الاماني الإنسانية الرفيعة وان شجع على النظرة المتفائلة للانسان بانه خير بذاته لكن اكتشاف التنويريين لخيرية الانسان الذاتية امر لا تصدقه وقائع تجارب الانسان المريرة في ارجاء هذا الكوكب .

ثالثا : ماهي العدالة التي تتحقق عبر رعاية المصالح العامة ؟ العدالة مفهوم قيمي و هو مفهوم نسبي تابع، و ليس مفهوماً قيمياً متعاليا يشكل مرجعية لمبادئ الأخلاق. ولو تجاوزنا اتجاهنا في تفسير العدالة تبقى العدالة مفهوما قيميا على كل حال، و حينما يتوخاها صاحب النظرية البرجماتية فهو يفترض مسبقا قبل نظرته المتفائلة للكائن الإنساني نظاما للحقوق و الواجبات يتحقق عبر ما ينبغي و ما لا ينبغي فعله، ولا يستنبط هذا النظام من نظرته المتفائلة للكائن الإنساني.

ان اتجاه بحثنا مازال مصراً على ان منبع القيم مختلف عن منبع العلم و المعرفة، وان نسق قضايا واحكام كل منهما مختلف عن الآخر، وان العلاقة بينهما ليست علاقة استنتاجية، أي ان المقدمات العلمية لا تفضي الى احكام قيمة، لكن هناك علاقة بين الأمرين، علاقة ملتبسة توهم كثيرا من الباحثين لشدة التباسها ان احكام بعضهما مستنتج من الآخر.

يتبع ..

الخطأ الأمريكي القاتل في العراق

وليد الحيدري

اعترفت الإدارة الاميركية بأنها اقترفت أخطاءً في العراق، وكان بودنا أن نعدّ هذا الاعتراف مؤشرا ايجابيا لو لم يكن مبددا بالسكوت عن توضيح طبيعة هذه الأخطاء واقتراف أخطاء جديدة. وكما يحدث دائما، فإن الإميركان الذين يفتحون بين الحين والحين بعض الأبواب الموارِبة على الحقيقة سرعان ما يغلقونها، لتغطي الأحداث المسرعة عليها، ومن ثم يعاد ملء الحقل العراقي بأخطاء جديدة.

لقد حصل هذا دائما في منطقتنا وليس في العراق وحده، وعلى هذا النحو تبددت خطط ووعود سياسية ، وما كان مفهوما في حدود معينة في الأقل سيغطيه الزمن أو يوضع في براد بدرجة الإنجماد حتى يخرج بفعل حدث ما، عندها نجده قد تحول الى عقدة متليفة يبدو أن تكاليف فكها تزداد بمرور الزمن.

إننا نواجه دائما بتجريدات أميركية عصيّة على الاختراق ، مما يدفعنا الى تفسيرات تتبنى أفكارا تزعج الأمريكان الباحثين عن التفاعل الايجابي، من مثل أن نرد هذا اللون من السياسة الى الإمبريالية، أو التعالي والغطرسة، أو تأثيرات اللوبي الصهيوني. والحال إن تكرار هذه التجريدات المرتبطة بمواقف محددة أو تفضي الى مثل هذه المواقف يجعلنا، في أحسن التقديرات، نبطئ في التعامل مع الاميركان، أو ندير ظهورنا اليهم، هذا إذا لم نغسل أيدينا نهائيا منهم.

يشكل الواقع العراقي القائم حاليا حقلا للتجربة والفهم يتقاسمه العراقيون والأميركيون بالضرورة، وإن بنسب متفاوتة، كما في كل تجربة لها مستويات واستجابات مختلفة. من هنا يترجم الصمت وعدم الوضوح وعدم الصراحة في الحالة العراقية المأزومة الى ما يتجاوز سوء الفهم الى العنف. إن خمسين بالمئة من العنف الذي خبره الأميركان وبات يتهددهم في كل مكان من العراق سببه أنهم يفكرون وحدهم بمعزل عن العراقيين، مما أحدث هوة داخل ذلك الحقل المشترك، فلم تعد نفس التعاريف والأوصاف ومعرفة الأولويات والأحاسيس الغامضة والحدوس يجري تداولها على نحو مشترك. فحرم الأميركان على أنفسهم قراءة الوضع العراقي قراءة عراقية، مثلما حرموا على العراقيين فهم ما يجري بقراءة اميركية. وزيادة على ذلك اعتاد الأميركيون على الاستماع الى المقربين اليهم من السياسيين العراقيين ذوي المصالح المباشرة والمرجعيات المتناقضة على سماع أصحاب الخبرة والمؤهلين أكاديميا وثقافيا.

نحن لا نتحدث هنا عن ملابسات وأخطاء في حقل لغوي يخوض وطيسه المترجمون، بل نتحدث عن حقل معرفي في إدارة مجتمع، وإدارة حرب.

بسبب هذا يمر الأميركان بنفس التجارب من دون أن يتعلموا منها، وإذا ما تعلموا فذلك بعد فوات الأوان. ولعل هذا الأمر يتضح على نحو مأساوي في خطة بوش الأخيرة، فقد تقرر زيادة أعداد الجيش الأميركي في العراق في حين نعرف أن نقصانهم عند اسقاط النظام السابق ألحق أفدح الأضرار بالأمن الداخلي للعراقيين وليس بالأميركيين. في الظاهر يبدو أن السيد بوش متأخر جداً، لكن الأمر يتجاوز هذا المعنى بكثير. لقد كانت الأعداد غير كافية في آذار عام ٢٠٠٣ (حسب الرواية الأمريكية) مما جعل قوات الاحتلال تترك دوائر الدولة والبنى التحتية وأسلحة الجيش العراقي وعتاده المرمي في الشوارع والثكنات عرضة للنهب والسرقة والتخريب والتبديد. الآن بعد أربعة أعوام يقرر بوش زيادة عدد قواته بعد أن بات أمن العراقيين مهلهلا الى حد أنهم باتوا يفرون من بلدهم خوفا من القتل على الهوية، في حين زادت على نحو ملحوظ خسائر الامريكان.

إننا نقدم هنا مثالا ليس الا، لكن حتى في هذا المثال توجد ضروب من التناقضات والمعلومات الخاطئة والخدع الكريهة. الحقيقة إن مسألة عديد القوات المسلحة متفرعة من خطة عسكرية بلا إعداد سياسي وثقافي. يصح هذا التقدير يوم التاسع من نيسان كما يصح اليوم. إن خطة احتلال العراق نفذت بحسابات عسكرية دقيقة، لكن بلا أي أفق سياسي وثقافي، وظل هذا الأفق غائبا حتى وإن بدا أن الإدارة الأمريكية باتت، بسبب التجارب المرة وارتفاع عدد ضحايا جنودها، أكثر إيمانا بأن يأخذ العراقيون زمام الأمور. بيد أن الادارة الأمريكية تخطئ ههنا أيضا، فعراق التاسع من نيسان ٢٠٠٣ لا يشبه عراق ٢٠٠٧، وما دعوناه بزمام الأمور يحتاج الى تقييم على أرضية التفكك الوطني الذي نشهده. إن الأميركيين بين هذين التاريخين كانوا قد أسهموا بقسط وافر، وبالاشتراك مع بعض السياسيين العراقيين الهواة وقوى الارهاب والطائفية، بتصنيع ساحة حرب قدرة يذبح عليها أعداد مخيفة من العراقيين البائسين كل يوم.

إذا ما تجاوزنا احتلال العراق الذي تم بحجج كاذبة حسب معلومات باتت معروفة في أمريكا وأخضعت الى التحقيق، فإن الخطأ الامريكي القاتل هو تحطيم الدولة العراقية من دون أدنى معرفة بالنتائج المترتبة على هذا الفعل. إننا نحن العراقيين نعرف أخطاء دولتنا، إلا أننا نميز بينها وبين النظام السياسي الفاشي الذي حكم العراق ٣٥ عاما. فعلى الرغم من التشابك الكريه الذي كان قائما ما بين الدولة والنظام السياسي- وتلك حقيقة سياسية تاريخية يمكن معرفة مفاصلها وأسبابها، الا أن الدولة شكلت تاريخيا أكبر دعامة مدنية وحضارية وسط بحر من القوى غير المنضبطة ذات المراجع الأولية. إن تاريخ الدولة عندنا لا يماثل تاريخ العنف والدكتاتورية وحده، بل وأيضا، وعلى نحو خاص، تاريخ الحداثة ونمو الطبقة الوسطى. لا تشذ هذه الحقيقة العراقية عن الدليل العالمي كثيرا، فبناء الدول القومية الحديثة ارتبط بتطورات مدنية وطبقية وتجديدات في الفكر السياسي مما عجل بهذا البناء. وبقدر ما تقدم الأحداث الكارثية من مثل الزلازل والفيضانات دليلا على قدرتها على اثارة الفوضى والانفلات الأمني حتى في دولة متقدمة كالولايات المتحدة، سنجد تماثلا يميل الى التطابق بين الحالة العراقية ومجتمعات العالم الثالث التي أنجزت استقلالها الوطني في بداية القرن الماضي ومنتصفه من حيث ركوب النظام السياسي للدولة وتحويل مواردها المادية والرمزية اليه وسهولة انتشار الزعازع الاجتماعية. لا نحتاج لفهم هذه الحقيقة الى دبابات بل الى علماء اجتماع واقتصاد وعلم نفس اجتماعي وانثربولوجي، ونظن أن الاميركان لديهم أفضل العقول في هذه الاختصاصات، لكنهم لم يستخدموا في العراق غير العقول المسطحة للعسكريين والسياسيين المتعصبين والحمقى.

إن إسقاط الدولة مثّل في الحقيقة إسقاط حجر الدومينو الأول الذي أسقط بدوره الأحجار الأخرى. وإذا ما جمعنا الوقائع بعضها للبعض الآخر فسنجد الصورة الكاملة لتداعي وتفكك شمل كامل البنى والوظائف بما رد العراق الى حالة بدائية يسودها قانون الغاب على الرغم من وجود أعتى قوة عسكرية في العالم. تلك في الحقيقة مفارقة أثارت الفزع وبنيت عليها ردود أفعال وسياسات وأفكار ومواقف شجعت على اللامبالاة والتمرد والفساد في ظروف كانت اللامبالاة والتمرد والفساد يعني إلحاق الهزيمة بما تبقى من القوى المدنية والديمقراطية التي أصابها الإحباط.

لقد وجه الكثير من النقد الى حل الجيش العراقي، وعد سببا مباشرا على انتشار الفوضى وانعدام الأمن، الا أننا نحاجج هنا كون حل الجيش شكل فصلا واسعا من فصول إسقاط الدولة، وأن بقاء الأخيرة كان سيقرر امكانية استرجاع الجيش. لكن حتى إذا ما تناولنا حل الجيش منفصلا، فسنجد المظاهر نفسها وقد اتخذت أبعادا خطرة جدا. فقد بيعت دبابات هذا الجيش حديد (خردة) الى دول الجوار، واختفى ما تبقى من طائراته ومحركاتها كذلك. ولا نذيع سرا أن مصانع الأسلحة والقذائف والمواد المتفجرة والصواريخ باتت من حصة ارهابيي القاعدة والمليشيات المناطقية وتجار السلاح الذين باتوا منتشرين في أنحاء العراق. إن الإدارة الأمريكية هي المسؤولة عن فواجع انتشار السلاح في العراق ووصوله الى أيدي الارهابيين.

ويستمر مسلسل المفارقات على وقع السقوط المدوي للدولة، فقوات الجيش والشرطة التي أنشأتها قوات الاحتلال حصلت على سلاحها عن طريق الهبات والشراء. بيد أن المفارقة المثيرة جدا، هو أن الاحتلال الذي فضّل حلّ الجيش العراقي لخوفه من ولائه وتدريبه السياسي، أسس بديلا غير مدرب وغير مجهز بأسلحة حديثة وتعوزه فروع عسكرية أخرى ومخترقا سياسيا من قبل فئات ومراجع متناقضة ومتصارعة، ومن بينها تكفيريون ومخابرات أجنبية وقوى سياسية طائفية.

إن كل ما فعلته قوات الاحتلال بعد إسقاط الدولة تداعى في الخنادق المعادية للمشروع الديمقراطي، وليس هذا بغريب، فغياب الدولة الوطنية، بل غياب حتى جماعات التصرف السياسية المهيأة الى العمل، طرح مفهوم الشرعية بقوة مضاعفة وبات هذا سببا راح يضغط على الجميع بكيفيات وبذرائع مختلفة، مما عجل بتصنيع سلطة سياسية تقوم على مبادئ المحاصصة الطائفية، ونتج عنها عملية سياسية غاية في السرعة أنجزت انتخابات ديمقراطية من دون بناء ديمقراطي على المستوى المجتمعي. إن مثل هذه الشرعية المطبوخة على عجل لا تستطيع في ظرف الاحتراب الداخلي والارهاب وضعف المؤسسات الوليدة أن تغطي الدولة ولا الحكومة بالهيبة و تجمع لها الأصدقاء المخلصين والإعتراف السياسي.

من المفهوم إن الشرعية هي مبدأ ناظم في العلاقات السياسية الداخلية والدولية وليست مجرد لعبة تقييم وخطب سياسية. إن من يعيب على شرعية الدول والحكام في منطقتنا لا يستطيع تبرير طريقة إضفاء الشرعية التي اعتمدت في العراق. حتى مبدأ تقادم الأنظمة السياسية والحكام الذي يسود في منطقتنا، ويمنح الشرعية أو يبررها، وإن على مضض، تفتقر اليه السلطة العراقية التي ما زالت طفلة في بلد محتل.

وإذا ما قللنا من أهمية عامل الشرعية لأسباب تاريخية أو قائمة على التباسات المنطقة والمثال العراقي الصعب، فإن غياب الدولة الوطنية شكل غيابا لمرجعية سياسية يمكن التعامل معها والاحتكام اليها. فمن ملأ الفراغ، فراغ غياب الدولة؟ إنها قوى ارتدت بعنف الى مراجعها الأولية- قوى نصفها بقوى ما قبل الدولة، وهي كلها غير مدربة سياسيا ومدنيا، وكانت قد تولدت من انحطاط النظام السياسي للنظام السابق وتفسخه فضلا عن فشل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. هذه القوى هي التي فازت بالجائزة الكبرى، ولقد أظهرت من البداية ميلا الى استخدام السلطة بمعايير المصلحة الخاصة وليس بالمعايير الوطنية، كما أظهرت حبا للتحكم والتدخل في الشؤون المدنية للمواطنين.

حتى لو صدقنا أن العجالة الأمريكية استهدفت تذليل حسم الخيارات الأساسية دون إبطاء، أي إجراء انتخابات حرة وقيام نظام ديمقراطي برلماني تعددي، وبناء الشرعية الوطنية والانسحاب من العراق، (ولعل هذا تم تحت ضغط هاجس تقديم أنموذج ديمقراطي في العراق كجزء من مشروع نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط) فإن هذا الهدف المركب يحتاج الى مستويات جيدة من الأمن توفره مؤسسة عقدية مثل الدولة الوطنية وليس قوات الإحتلال أو أي نوع من التنظيم المناطقي والسلطات المنحازة أو المشكوك بولائها. أكثر من هذا حققت العملية السياسية التي أجرت انتخابات مبكرة وصاغت دستورا للبلاد تسييساً كبيرا للطوائف والقوميات والجماعات الاثنية الأخرى التي قامت نخبها السياسية بملء هذا التسييس بالرموز والتفوهات والشعائر التي تؤكد الهويات الفرعية، مما حسم نتيجة اللعبة الديمقراطية مسبقا، فالشيعي انتخب شيعيا والسني انتخب سنيا والكردي انتخب كرديا، وأول مرة في العراق شاهدنا توزيعات اثنية متصالبة تستخدم انتخابات ديمقراطية لمصلحة الطائفة أو القومية. إن المواطن الناخب لم يفكر ويختار على أسس سياسية مدنية ديمقراطية بل على أسس الانتماء الاثني القائم على الشعور بالتمايز والاختلاف.

لقد حدث أمر مثير للإهتمام، فالعملية السياسية جرت في أجواء فقيرة سياسيا، بل إن هذه العملية لم تزد الحياة السياسية في الشارع نشاطا بقدر ما حصرتها في إطار العلاقات والحوارات والتشاورات الداخلية للقوى السياسية، لينتهي الأمر الى انتخابات أناخ عليها الوضع الأمني المتردي، وفقدان المرجع الوطني المستقل، والمنافسة شبه محسومة النتائج لهذا الفريق أو ذاك، والطائفية السياسية.

ما أن أعلنت نتيجة الانتخابات حتى ظهر الوجه الآخر لعملية تسييس الطوائف، تلك هي عملية إضفاء الطائفية على السياسة، وذلك بموازاة عملية دفع الاستحقاقات والمنافسة على المناصب وتوزيع المكاسب، وهي عملية سياسية اعتيادية في جميع الأنظمة البرلمانية، لكنها عندنا استغرقت شهرين كاملين، بدا فيها أن الاعتماد على النتيجة الانتخابية وحدها يزيد العنف، وأن الحل لا بد من أن يكون توافقيا، وبمرور الوقت بات هذا الحل التوافقي بحاجة الى توثيق أكبر ليضم الى لعبة توازنات الطوائف.

بموازاة هذا كانت القاعدة ومجامع الصداميين المتأسلمين تضغط باتجاه الفتنة الطائفية والحرب الأهلية، وعلى الرغم من أن القاصي والداني كان يعرف هذا الهدف، الا أن بعض القوى المسلحة رمت بنفسها الى هذه الكارثة الوطنية بنشوة واستعداد، ولا عجب فالأفعال وردود الأفعال باتت شبه متيناه طائفيا، بينما تكفل الفقر السياسي والثقافي بالباقي.

بعد الانفلات الأمني الأخير، اتضح على نحو سافر وجود خطط كارثية لرسم توزيع جغرافي طائفي جديد، وقد تمثل ذلك في القتل على الهوية، والتهجير القسري المتبادل الذي وصل الى مستويات خطرة. إذ وصلت أعداد المهجرين في الداخل الى نحو مليون مواطن، بينما فر الى خارج الوطن أكثر من ثلاثة ملايين مواطن. لقد توقفت السياسة ولم تعد تعمل غير الخطط الأمنية التي باتت هي الحل الوحيد، والتي باتت تخفق تباعا.

من المسؤول عن هذه النتيجة الكارثية الغبية؟ كيف يمكن أن نبرئ الإدارة الأمريكية منها؟

لقد جربت أمريكا التدخل في معالجة تمزق سياسي مماثل لما نشهده في العراق، وذلك في جمهوريات يوغسلافيا السابقة، وإذا ما استعدنا مشاهد الحرب الأهلية هناك والتي ارتفعت الى مستوى الجرائم القذرة والبشعة، لوجدنا أن سببها دكتاتورية سابقة غادرت توا المشهد، وبدأت الاثنيات تتباعد وتختار طريق الاستقلال، ولقد انتصر الحل الاثني على الحل السياسي المدني لأن القوى الاثنية المسيسة والمدفوعة بغرورها وتحالفاتها الدولية وشوفينيتها فضلت الحرب الأهلية واندفعت بها الى مستوى الثأر والانتقام من أجل الهيمنة على أراض باتت مقدسة فجأة. لقد انتهت حرب يوغسلافيا بكارثة موت مئات الآلاف وتهجير الملايين. ولقد ظهر الخيار الاثني كما لو أنه هو الحل، فإذا به يصبح كذلك. أوروبا وأمريكا شجعتا الخيارات الأثنية وأضعفتا فرص الخيارات الديمقراطية المدنية. فواصل الاصطفاف الأثني السياسي القائم أيام الحرب في أيام السلم بعد أن أعاد رسم الخارطة الأثنية. لم يعد الصربي صربيا إذا لم يكن أرثذوكسيا، والكرواتي ليس كرواتيا إذا لم يكن كاثوليكيا، وحدهم المسلمون الذين يتحدثون نفس لغة الصرب والكروات عادوا الى تاريخ اشكالي، فلعلهم الآن بوسنيون، أو لعلهم استرجعوا اسمهم التاريخي القديم: (البوشناق).

لقد بات الدين نواة الأثنية. حدث هذا في قلب أوروبا. لقد أسهمت الولايات المتحدة بالوصول الى هذه النتيجة سواء مدفوعة بمصالحها أو بسبب التسليم بالأمر الواقع. فهل تود الولايات المتحدة رؤية مثل هذا التشرذم في العراق الذي هو في قلب آسيا المتخلفة؟ هل ترانا سنشهد الفصل الأخير منه، وهو التسليم بالأمر الواقع بعد الوصول الى نهاية الطريق الدموي الذي ما زلنا نقطعه خائضين بدمائنا؟

إذا كانت الادارة الأمريكية غير متقصدة في وصول العراق الى مثل هذه النتيجة المظلمة فكيف تراها سوف تغير اتجاهات توغلت في الطريق الى أهدافها في العزل والانقسام المحروس بالأسلحة؟ من ذا الذي يصدقها اليوم؟ وكيف نصدق وليس أمامنا غير أفق الخطط الأمنية؟